تخضع دائماً أو سنوياً لإعادة التفاوض؛ لكنها فوق ذلك كله محكومة بقوة المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية، التي أنشأت مفهوماً للعلاقات بين الدولتين يفوق العلاقات العادية، والتي تتضمن أحكاماً يرتبط معظمها بالتطبيع، باعتبار أن «السلام» بين البلدين ليس مجرد إنهاء لحالة الحرب.

علاقات غير طبيعية:

نود قبل الدخول في تفصيلات عن التصورات المتعلقة بالتطبيع بين شركاء كامب ديفيد، أن نضع بعض الملاحظات حول طبيعة العلاقات المنصوص عليها بين كل من مصر وإسرائيل:

□ لقد نشأت هذه العلاقات نشأة غير طبيعية، بدليل أنها أقرت بقوة إحتلال الأرض، وارتبطت بانتقاص السيادة الوطنية للدولة؛ مما ينفي عنها صفة أن تكون علاقات طبيعية أو عادية. أنها بسبب طبيعة النشأة علاقة خضوع لسيطرة إقليمية، فرضها المنتصر بشروطه.

□ العلاقات بين مصر وإسرائيل ليست علاقات عادية أيضاً، لأن قطعها يعني إعلان حالة الحرب بين الدولتين؛ إذ أن هذه العلاقات جاءت كمظهر من مظاهر الانهاء لحالة الحرب والبدء بعلاقات جديدة. وهذا ما نص عليه بوضوح في وثائق كامب ديفيد ووثائق معاهدة واشنطن.

□ العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية بطبيعتها ضد مصالح طرف أو أطراف أخرى، هي عربية على وجه الخصوص. ولما كانت العلاقات العادية تعد من صميم أعمال السيادة بين دولتين، بشكل لا تكون موجهة فيه ضد مصالح أطراف أخرى، فالعلاقات المصرية الإسرائيلية من هذه الزاوية علاقات غير عادية.

□ إضافة لذلك فان هذه العلاقات تمت خارج إطار الشرعية الدولية وبعيداً عنها، وذلك بضمان من دولة عظمى هي الولايات المتحدة الأميركية. ولم تكن هذه العلاقات، بحال من الأحوال، علاقات إعتراف عادية في إطار الشرعية الدولية.

إن الحديث عن «تطبيع» للعلاقات بين مصر وإسرائيل، هو قول مخالف للحقيقة والواقع. فهو ليس إعادة لعلاقات كانت قائمة وليس بناءً لعلاقات عادية تتم على أساس متكافىء. إننا إذن أمام سابقة في تاريخ العلاقات؛ ولذلك لم يكن غريباً أن تحشد جهودُ العديد من الهيئات والمؤسسات البحثية لتقديم المشورة بشأن هذه العلاقات ومستقبلها.

١ ــ التصور الاميركي:

قبل عام من توقيع المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية، عهدت وكالة التنمية الدولية الأميركية (A.I.D) إلى ثماني عشرة مؤسسة ووكالة علمية، حكومية أو خاصة، تعمل في مجالات مختلفة، بإجراء دراسات وأبحاث هدفها التوصل إلى تحديد دقيق لامكانيات التعاون في الشرق الأوسط ومجالاته. وقبل توقيع المعاهدة بنحو شهر واحد، صدر تقرير الوكالة المذكورة عن التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط. وأصبح هذا التقرير المكون من تسعة فصول مكثفة دليلاً للعمل، فيما بعد، اهتدت به الحكومة الأميركية والهيئات